

## الأمن الطاقوي الأوروبي بين الوطنية وال فوق قومية

نوح غريب

جامعة الجليلي اليابس سيدي بلعباس،

gh.nnh@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 09 / 07 / 2020 ؛ تاريخ القبول: 14 / 10 / 2021

### European energy security between nationalism and supranationalism

**Abstract** The fragility and the energy exposure of European countries led him to think about the repetition of his integration experience in the field of minimum policies on the energy policies of his countries, which led him to adopt plans, collective strategies and policies through which he tried to integrate European energy markets into a single market, to ensure security of supply and their sustainability and to strengthen their competitiveness; However, national interests and nationalism still prevent the achievement of this European goal.

**Key words:** Energetic security- European energy security- Energy policies- Energetic integration

**ملخص:** إن الهشاشة والانكشاف الطاقوي الذي تعاني منه الدول الأوروبية، دفعها إلى التفكير في تكرار تجربتها التكاملية في مجال السياسات الدنيا على السياسات الطاقوية، مما جعلها تتبنى خطط

وإستراتيجيات وسياسات جماعية حاولت من خلالها دمج أسواق الطاقة في سوق موحدة، لضمان أمن الإمدادات وإستدامتها وتعزيز تنافسيتها، الا أن المصالح الوطنية والنزعة القومية لا زالت تقف عائقا أمام تحقيق هذا الهدف الأوروبي المنشود.

الكلمات المفتاحية: الأمن الطاقوي؛ الأمن الطاقوي الأوروبي؛ السياسات الطاقوية؛ التكامل الطاقوي.

مقدمة:

يعود الإهتمام الأوروبي بالأمن الطاقوي إلى خمسينيات القرن الماضي وذلك إثر تعرض إقتصادها لصدمة عنيفة جراء غلق قناة السويس التي كانت تعتبر منطقة عبور 75% من إحتياجاتها الطاقوية، وبالرغم من كون الفحم أهم مصادر الطاقة في الإتحاد الأوروبي الا أن النفط استطاع ان يتصدر مصادر الطاقة الأوربية محتلا المرتبة الأولى، نظرا لكفاءته الطاقوية من جهة وتوفره بأسعار رخيصة من جهة أخرى، خاصة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، مما سمح بقفزة نوعية في إقتصاداتها.

أما الصدمة الثانية فكانت جراء الحرب العربية الإسرائيلية والصدمة البترولية العالمية سنة 1973 والتي تسببت في إرتفاع أسعار البترول إلى أربعة اضعاف، هذه الصدمات المتتالية فرضت على المجموعة

الأوروبية إتخاذ إجراءات إستعجالية كان أولها في 1974 عن طريق وضع سياسة طاقوية مشتركة، وذلك بهدف تخفيض إستهلاكها ووارداتها إضافة إلى رفع إنتاجها المحلي، وإستطاعت تحقيق ذلك بإتباع سياسة تنوع المصادر وإعتمادها على الغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية، والتي مكنتها من تخفيض إعتمادها على النفط إلى 50%. (عمر، 2008، الصفحات 4-6)

إلان أن إفتقارها للموارد الطبيعية على رأسها النفط والغاز الطبيعي، ونفورها من الطاقة النووية التي ينظر إليها كتهديد حقيقي للأمن البيئي والأمن الإنساني الأوروبي، وقفت الدول الأوروبية أمام إختبار التعايش مع تبعيتها للمصادر الخارجية من جهة وتطوير بدائل طاقوية نظيفة ودمجها داخل سوق الطاقة بشكل سريع.

### الإشكالية:

لكن يبقى التساؤل المطروح هو: هل يمكن للاتحاد الأوروبي صياغة خطاب سياسي خارجي موحد في مجال الطاقة نحو الدول المصدرة ودمج أسواقه في ظل غياب التجانس والتماسك وإختلاف الطلب والحاجيات الطاقوية بين الدول الأوروبية في حد ذاتها؟

كما يضاف إلى الإشكالية الأساسية بعض التساؤلات الفرعية

أهمها:

## ما موقع الأمن الطاقوي من السياسات الأوروبية؟

إلى أي مدى إستطاعت الدول الأوروبية التنسيق بين سياساتها الطاقوية؟

هل يمكن أن نشهد إتحادا طاقويا أوروبا كنظيره الإقتصادي والجمركي في المدى القريب او المتوسط؟

### الفرضيات:

تصنف السياسات الطاقوية ضمن السياسات العليا التي رفضت الدول الأوروبية التنازل عنها لصالح الإتحاد، خاصة في ظل تباين السياسات والرؤى والأهداف وحتى الإحتياجات بين الدول الأوروبية.

غلبة النزعة القومية في مجال سياسات الطاقة على التكامل والإندماج الأوروبي.

المنافسة الحادة المسجلة حاليا بين عدد من المؤسسات الأوروبية للسيطرة على قطاع الطاقة تهدد بنسف السعي الأوروبي بالإندماج الطاقوي.

### أهمية الدراسة:

سنحاول في هذه الدراسة الوقوف على مدى التكامل والتنسيق الأوروبي في مجال سياساته الطاقوية، خاصة في ظل المشاشة الطاقوية التي يعيشها وإنجراحيته الكبيرة نحو المصادر الخارجية، وما هي فرص دمج أسواقه وإقامة سوق طاقة مشترك على غرار السوق الأوروبية المشتركة، وتوحيد سياساته في هذا المجال على نهج توحيد العملة والجمركة.

### منهجية الدراسة:

تعتبر الدراسة دراسة وصفية تحليلية إعتمدت بالدرجة الأولى، على مجموعة من المناهج على رأسها منهج دراسة الحالة والمنهج الإحصائي لما تناولته الدراسة من أرقام وإحصائيات فيما يخص الوضع الطاقوي الأوروبي، إضافة إلى المنهج المقارن للوقوف على الاختلاف بين سياسات الطاقة لأكبر الدول الأوروبية.

### محاور الدراسة:

سيتم معالجة هذه الإشكالية في ثلاثة محاور أساسية وهي:

المحور الأول: الأمن الطاقوي الأوروبي بين الواقع والتحديات.

المحور الثاني: التكتل الطاقوي لمواجهة المشاشة الطاقوية.

## المحور الثالث: المصالح الوطنية تهدد المكاسب الجماعية.

### المحور الأول: الأمن الطاقوي الأوروبي بين الواقع والتحديات

#### أولاً: المفهوم الأوروبي لأمن الطاقة:

لم يعد الأمن الطاقوي الأوروبي يكتسي بعداً أوروبياً فقط، بل إكتسب بعداً متوسطياً، والذي أصبح موضوع كل المقاربات الموضوعية الأمنية المتوسطة وكل النقاشات والحوارات بين الضفتين بدءاً بمسار برشلونة إلى الإتحاد المتوسطي.

ويعرف الأمن الطاقوي الأوروبي بأنه: ﴿ إستمرار الإمدادات من مصادر موثوقة، بأسعر معقولة وبشكل مقبول بيئياً ﴾ (عمر، 2008، صفحة 2)، من هذا التعريف نستنتج الركائز الأساسية التي يقوم عليها الأمن الطاقوي الأوروبي والمتمثلة في:

- إستمرار تدفق إمدادات مصادر الطاقة بكل أنواعها.
- المصادر الموثوقة والمتمثلة في البلدان المصدرة من شمال إفريقيا ومنطقة الخليج وكذا أمريكا اللاتينية.

- الأسعار المعقولة والمقصود بها أسعار النفط والغاز في المقدمة  
لضمان نمو مستقر في الاقتصاد.

- عدم إلحاق الضرر بالبيئة وهو العنصر الأساسي الذي تركز  
عليه المجموعة الأوروبية في سياساتها الطاقوية، حفاظا على  
أمنها البيئي وذلك عن طريق تقليل الانبعاثات الغازية وكذا  
الموارد الباطنية خاصة المياه الجوفية. (عمر، 2008،  
الصفحات 1-4)

كما حددت الإتحادية الأوروبية في عديد الوثائق الصادرة عنها  
مفهوم الأمن الطاقوي في أربعة مكونات وهي:

- إدارة الطلب: وذلك عن طريق ترشيد الإستهلاك والتقليل  
منه.

- التنوع في مصادر الطاقة: التقليل من التبعية للدولة او لمنطقة  
أو لمصدر واحد من مصادر الطاقة.

- تنظيم سوق الطاقة الداخلي: وذلك عن طريق رفع التضامن  
الطاقوي الداخلي وتنظيم السوق الطاقوي الداخلي.

- التحكم في العرض الخارجي: عن طريق الدخول في إستثمارات مباشرة في الدول المنتجة لضمان الإمدادات (عمر، 2008).

### ثانيا: الوضع الطاقوي الأوروبي:

إن الوضع الطاقوي الأوروبي يعاني من هشاشة كبيرة وتبعية لواردات الطاقة الأحفورية المستوردة من الدول الأجنبية، وذلك لضعف إمكانياتها وإحتياجاتها من هذه المصادر، والتي أصبحت لا تكفي لسد إحتياجات مواطنيها ومتطلبات اقتصاداتها.

لا تمتلك الدول الأوروبية سوى إحتياجات ضئيلة مقارنة بدول الخليج وشمال إفريقيا وروسيا وأمريكا اللاتينية، حيث لا تتعدى إحتياجاتها سوى 1.7 % من الإحتياطي العالمي، نفس الشيء بالنسبة للغاز الطبيعي والتي تعتبر الدول الأوروبية من أفقر الدول بهذه المادة والتي لا تتجاوز إحتياجاتها مجتمعة 3.5%، في حين تستهلك حوالي 18% من الإستهلاك العالمي، وهذا ما يعكس الخلل الكبير بين الإنتاج والإستهلاك إضافة إلى الإحتياجات القليلة التي تمتلكها هذه الدول، نظرا إلى إسهام هذين المادتين أي الغاز والبترو في إنتاج أكثر من 50% من الكهرباء، ومن المتوقع ان ترتفع وارداتها إلى 71 % بحلول 2020. (غريب، 2016، الصفحات 483-486)

يمتلك الإتحاد الأوروبي ثالث إحتياطي من الفحم في العالم بحوالي 9.2% وتتركز أهم مناجمه في كل من ألمانيا وبولندا والمملكة المتحدة، أما الغاز الطبيعي والبترول فتتركز معظم احتياطاته في ثلاث بلدان أيضا وهي المملكة المتحدة وألمانيا والدنمارك إضافة إلى هولندا في مجال البترول، كما تعتبر كل من الدنمارك وهولندا مكتفيتان ذاتيا في مجال الغاز. (عمر، 2008، الصفحات 6-7)

وحتى الفحم الذي تعتمد عليه الدول الأوروبية بشكل كبير فلا تتجاوز إحتياطاته 7%، أما الطاقة النووية فنجد هنالك تباين بين سياسات الدول الأوروبية إتجاه هذا المصدر، وإن غلبت عليها صبغة التخوف والإتجاه نحو التخلي عن هذا المصدر الذي تعتبره ضارا وخطيرا على البيئة، حيث وبداية من 1986 بدأت الدول الأوروبية التخلي عن برامجها النووية السلمية خاصة بعد حادثة تشيرنوبيل، وتخلت كل من النمسا وإيطاليا بعد الحادثة مباشرة وتلتها كل من هولندا سنة 1994، أما بقيت الدول فأصبحت هذه الطاقة تخضع لرقابة صارمة، في حين إحتفظت كل من فرنسا والسويد ببرامجها النووية نظرا لمساهمتها الكبيرة في توليد الطاقة الكهربائية بنسب 77.41% و50%. (عمر، 2008، الصفحات 6-7)

لقد عملت الدول الأوروبية إلى رفع أمن الطاقة إلى مستوى فوق قومي، عن طريق التقليل من التعارض بين السياسات الطاقوية القطرية وبين نظيرتها الأوروبية، حيث وصل إستهلاك الإتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي 30%، و 27% من الإستهلاك العالمي للنفط من مصدر واحد هو الجانب الروسي، وإرتفعت سنة 2013 إلى 39%، هذه التبعية التي تعمل روسيا على تكريسها عن طريق دعم العلاقات الثنائية بينها وبين بلدان الإتحاد الأوروبي كل منها منفردة، متجنبنة بذلك التوقيع على ميثاق الطاقة الأوروبي.

وتختلف التبعية الأوروبية للإمدادات الروسية من بلد إلى آخر وتم تقسيمها إلى ثلاثة دوائر، ذات التبعية الشديدة والتبعية المتوسطة والتبعية المنخفضة، فدول البلطيق المتمثلة في ليتوانيا وليتوانيا وإستونيا تصنف ضمن الدائرة الأولى ويمكن إضافة ألمانيا إليها والتي تعتبر أكبر ثالث شريك إقتصادي لها، في حين تأتي كل من بلغاريا و صربيا ومقدونيا والبوسنة والهرسك وكذا إيطاليا في الدائرة الثانية، أما الدائرة الثالثة فتضم دولا كفرنسا وإسبانيا والبرتغال. (بونويرة، 2017، الصفحات 201-205)

وضمن إستراتيجيتها لضمان أمنها الطاقوي أصدرت الدول الأوروبية وثيقة تحت عنوان: الإستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة لعام

2014، والتي تم من خلالها تحديد مجموعة من الأهداف التي من شأنها ضمان تحقيق الأمن الطاقوي للمجموعة الأوروبية وهي كالتالي:

- زيادة قدرات الإتحاد الأوروبي الإنتاجية من أجل التغلب على الإنقطاعات في فصل الشتاء.
- زيادة آليات مواجهة الأزمات ودعم البنى التحتية الإستراتيجية.
- ترشيد الطلب على الطاقة.
- بناء سوق طاقي أوروبي متكامل.
- رفع الإنتاج.
- تطوير تكنولوجيات إستكشاف وإستخراج وإستغلال الموارد الطاقوية.
- تنويع مصادر الواردات.

وتهدف هذه الإجراءات إلى بناء سوق أوروبية طاقوية مشتركة وموحدة، تجنبها صدمات الأسواق الطاقوية من تذبذب وإنقطاع وكذا صدمات دول العبور، والمتمثلة في الأزمات الأوكرانية الروسية المتكررة والتي أسفرت على انقطاع الإمدادات الروسية التي تمر عبرها، والتي تمثل

حوالي 24 % من الحاجيات الأوروبية من الغاز. (بونوير، 2017،  
الصفحات 206-207)

### ثالثا: الهشاشة الطاقوية والأمن الأوروبي الطاقوي:

تعاني الدول الأوروبية من هشاشة طاقوية نظرا لعدم التوازن بين  
الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، فبينما تمتاز دو الجنوب الغربي  
للمتوسط بإمكانياتها المعتبرة في مجال الغاز والبتترول على رأسها ليبيا  
والجزائر واللتان تحتلان المرتبة 14 و15 عالميا في إنتاج هاتين المادتين، نجد  
في المقابل أكبر الدول المستوردة على المستوى العالمي كفرنسا وإيطاليا  
وإسبانيا والتي تستورد 10% من البترول و14% من الغاز الطبيعي.

ويشكل الإتحاد الأوروبي أحد أكبر الأسواق العالمية بتعداد 513  
مليون (euronews, 2019) مستهلك إضافة إلى طبيعة المناخ السائد في  
المنطقة يجعلها من أكبر المستهلكين لمصادر الطاقة، ويأتي الغاز الطبيعي في  
المرتبة الثانية بعد المصادر البديلة في كثرة الطلب والجاذبية بالنسبة لدول  
الإتحاد نظرا لنقاوته وعدم تلويثه للبيئة، ومن المتوقع إرتفاع الطلب على  
هذه المادة لعدة أسباب:

- محاولة إنشاء سوق أوروبية مشتركة للغاز الطبيعي نظرا للإهتمام  
المشترك.

- الإجماع الأوروبي على ضرورة التوجه نحو هذا النوع النظيف من مصادر الطاقة.

- توفر البنى التحتية الملائمة لنقل وتوزيع الغاز مع ضرورة تطويرها. (غريب، 2016، الصفحات 482-483)

وتعود هشاشة الأمن الطاقوي الأوروبي لافتقاره لاحتياطات مهمة من مصادر الطاقة، فهي لا تمتلك سوى 3.7% من احتياطات النفط العالمية، 2% من الغاز وهي تتركز بنسبة 90% في ثلاثة بلدان فقط وهي الدنمارك، هولندا، المملكة المتحدة، مما يخلق حالة من عدم التوازن الطاقوي بين دول الإتحاد مما يعزز من هشاشته الطاقوية، ويضاف إلى ذلك غياب مخزون إستراتيجي لدى هذه الدول بالرغم من لوائح المجلس الأوروبي التي تجبر الدول الأعضاء على إتخاذ مثل هذه التدابير، لكن غياب المخططات وطرق ومستودعات التخزين لا زالت تشكل عائقا امام تحقيق ذلك، ويلاحظ توزع المخزون الاستراتيجي بين بعض الدول الأعضاء وفق ثلاث طرق، منها تخزين خاص تضطلع به الشركات الخاصة والتي تعمل به كل من المملكة المتحدة وبلجيكا، تخزين حكومي والذي تشرف الدولة على مشترياته ومستودعاته بصفة مباشرة كالنموذج الألماني، والنوع الثالث هو التخزين في مستودعات تابعة لوكالة الطاقة

الدولية كتلك الموجودة في إسبانيا وتركيا. (غريب، 2016، الصفحات 483-486)

### رابعاً: أوروبا والتبعية الطاقوية:

تستهلك دول الإتحاد الأوروبي 5/1 الطاقة المنتجة في العالم وذلك بالرغم من وجود البترول في بحر الشمال في النرويج، والفحم في بولونيا، والمحطات النووية في فرنسا، والغاز الطبيعي في الدنمارك وهولندا، إلا أن هذه الموارد إضافة إلى قلتها فهي في تناقص مستمر.

ينتج الإتحاد الأوروبي 1.411.000 برميل يوميا في حين أنه يستهلك بالمقابل 12.527.000 برميل يوميا، وفيما يخص الغاز فهو ينتج 132.3 مليار متر مكعب ويستهلك 386.9 مليار متر مكعب، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الغاز الطبيعي إلى حدود 25% في 2025 مما جعل الإتحاد الأوروبي إلى الإستيراد من الخارج. (داوود، 2016)

كما أن الإتحاد يستورد نصف حاجاته من الطاقة وتصل فاتورة هذا الإستيراد إلى أكثر من مليار يورو يوميا نظرا لان 94% من وسائل النقل تعمل على المنتجات النفطية والتي يتم استيراد 90% منها، إضافة إلى إرتفاع تكلفة إنتاج التيار الكهربائي بنسبة 40%، كما أنه يشتري

حوالي 300 مليار متر مكعب من الغاز سنويا منها 125 مليار متر مكعب من شركة غاز بروم الروسية لوحدها. (فنديل، 2015)

كما أشارت وكالة الأنباء بلومبرج أن المنطقة الأوروبية بحاجة للمزيد من الغاز المستورد لسد احتياجاتها سواء من روسيا وشمال إفريقيا أو حتى عن طريق الشحن البحري من قطر والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب ارتفاع واردات الغاز الطبيعي في الربع الأول من 2019 وأكثر من الضعف بالرغم من انحسار موجات البرد والدفء الذي ساد المنطقة، كما قدرت وكالة الطاقة الدولية زيادة الاحتياجات الدول الأوروبية المستقبلية للإتحاد بثلاث الإستهلاك الحالي بمطلع 2025، كما أشار كارل توريس نائب رئيس أسواق الغاز والطاقة المتجددة بشركة ريستاد إينيرجي أن توفر الغاز الطبيعي المسال وبأسعار معقولة لن يدوم طويلا خاصة مع عودة الانتعاش إلى الأسواق الآسيوية بحلول 2022. (رمضان، 2019)

### خامسا: زيادة الادمان الأوروبي على الغاز الطبيعي:

وصل الإستهلاك الأوروبي للغاز الطبيعي 506 مليار متر مكعب سنة 2010 ومن المرشح أن يصل إلى 771 مليار في 2030، مقابل تراجع إنتاجها المحلي إلى 251 مليار متر مكعب في 2030 في حين كان إنتاجها يبلغ 315 مليار متر مكعب في 2005، كما يتوقع أن يرتفع إلى

800 بليون متر مكعب في العام خلال الـ 20 عاما القادمة. (القطرية، 2008)

أما البترول فتبدو أن تبعية الإتحاد الأوروبي للخارج هي أكبر من الغاز حيث تستهلك أوروبا 600 مليون طن سنويا في حين لا تنتج سوى 120 مليون طن كطاقة إنتاجية قصوى، أي أنها تستورد أكثر من 80% من إحتياجاتها البترولية. (نبيل، 2012، الصفحات 94-98)

#### سادسا: قرب نضوب الإحتياطات والمأزق الطاقوي الأوروبي:

كشفت الدراسة التي قام بها المعهد البريطاني للتنمية المستدامة العالمية عن حالة خطيرة تمر بها الإحتياطات الطاقوية الأوروبية على رأسها بريطانيا، حيث أشارت الدراسة إلى قرب نفاذ إحتياطات المملكة المتحدة والتي لم يتبقى لها سوى 5 سنوات بالنسبة للفحم والبترول في حين أن الغاز لن يتجاوز 3 سنوات، كما أشارت الدراسة إلى وضع أكثر سوءا وتعقيدا بالنسبة لفرنسا، وأكد مدير المعهد أيلد جونز أن دول غرب أوروبا ستزداد تبعيتها لدول الجوار خاصة روسيا وجورجيا في حال عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة. (مباشر، 2014)

ولم يعد الأمن الطاقوي الأوروبي ضحية شح مواردها الطبيعية فقط بل أيضا رهينة الإدمان على الغاز الروسي، والتي أصبحت الدول الأوروبية تتوجس منه ومن تبعاته نظرا للتقلبات في السياسة الطاقوية

الخارجية الروسية والتوترات بينها وبين دول العبور، ويضاف إلى ذلك إرتفاع أسعار هذه الموارد من جهة وزيادة الطلب عليها والذي من المتوقع ان يبلغ 70% من جهة أخرى، هذه المعطيات خلقت ما يسمى بالمأزق الطاقوي الأوروبي والذي إستدعى العمل الجماعي من أجل القضاء عليه، حيث تم إتخاذ عدة تدابير وإستصدار عدة سياسات من بينها الكتاب الأخضر في 2006، تلتها خارطة طريق في سبتمبر 2011 تحت عنوان «من أجل أوروبا فعالة في استغلال مواردها».

وتتمحور غالبية السياسات والمبادرات الأوروبية في مجال تأمين أمنها الطاقوي حول وضع سياسة طاقوية مشتركة، تكمل بخلق سوق طاقوي أوروبي مشترك قائم على التبادل الحر والمنافسة لضمان أسعار مقبولة، إضافة إلى توحيد الرؤى والسياسات الطاقوية الخارجية من أجل زيادة فعالية ومكاسب المفاوضات مع المومنين الأجانب على رأسهم روسيا. (غريب، 2016، صفحة 487)

وكسائر الدول المستهلكة للموارد الطبيعية يأخذ الإتحاد الأوروبي على عاتقه ليس فقط تأمين الموارد وتنويع مصادرها للتخلص من التبعية لمنطقة معينة، وانما حماية هذه الواردات عن طريق تأمينها داخل الدول المنتجة أيضا، ذلك لأن هذه الأخيرة تعاني جلها من إضطرابات وحالة لا إستقرار سياسي، إضافة إلى تأمين خطوط نقلها وصولا إليها.

## المحور الثاني: التكتل الطاقوي لمواجهة الهشاشة الطاقوية

نظرا للوضع الطاقوي المتأزم الذي باتت تعيشه الدول الأوروبية، أصبحت مسألة التنسيق وتوحيد السياسات الطاقوية أمرا ضروريا لضمان الأمن الطاقوي الجماعي الأوروبي، ووضع خطط لسياسات طاقوية فوق قومية تحديا يجب الخوض فيه:

### أولا: الأمن الطاقوي الأوروبي ومجتمع امن الطاقة:

يمكن إدراج الأمن الطاقوي الأوروبي نظريا ضمن مفهوم مجتمع أمن الطاقة Energy security society وذلك باعتبار الإتحاد الأوروبي هو عبارة عن تكتل إقليمي، ويعرف النظام الإقليمي: مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والإقتصاد، ويضاف في هذه النقطة رأي ماغوري متغير التفاعلات الكثيفة والمتداخلة، ويدخل كارل دوتش مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن complex régionaux de sécurité والقائم على أساس الاعتماد الأمني المتبادل، هذا ما يفسر حالة الإتحاد الطاقوي الأوروبي الذي جاء كوسيلة لدعم الأمن الطاقوي الأوروبي. (زياني، 2012، الصفحات 43-46)

كما أن الدراسات الإقليمية تركز على المتغير الإقتصادي وعلى رأسها تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، إضافة إلى التنسيق في مختلف السياسات الدنيا وكذلك العليا عن طريق تبني سياسات دفاعية موحدة لمواجهة مختلف التهديدات على رأسها تهديدات الأمن الطاقوي.

ويقوم نظام الأمن الإقليمي على عقد إتفاقيات ملزمة للدول الأعضاء التي تربطهم مجموعة من الروابط والمصالح المشتركة، فهذا المركب أي مركب الأمن الإقليمي يعرف ب: «مجموعة معضلات الأمن تتركز في منطقة جغرافية معينة تشاركها الدول الأعضاء، يدفعها إلى خلق اعتماد امني متبادل لمجابهتها بحيث يصبح الأمن الإقليمي كلا متكامل لا يمكن فصله او تجزئته» (زياني، 2012)، ومن هنا فإن الأمن الطاقوي الإقليمي يمكن تعريفه ب: «تلك التبعية المشتركة للطاقة بين دولتين او اكثر تنتمي لمنطقة إقليمية معينة والتي تجمع على تصنيف هذه الحالة ضمن التهديدات الأمنية التي تستوجب بناء «اعتماد أمني متبادل». (زياني، 2012، الصفحات 46-48)

ويعتبر كل من باري بوزان وويفر أن التبعية الطاقوية تزداد حدتها بين الدول المتجاورة، ويمكن قياس مركب أمن الطاقة بالميزان التجاري الطاقوي ومستوى الإمكانيات الطاقوي المحلية وامكانيات تنويع مصادر ومووني الطاقة، وقد لمح رئيس المفوضية الأوروبية لحالة الاعتماد

الطاقوي المتبادل وذلك في شقه الإيجابي حينما صرح بضرورة أن تقيم روسيا علاقات مستقرة مع الإتحاد الأوروبي باعتباره زبونا مميذا، كما يدرج الباحثون الإتحاد الأوروبي ضمن مجتمع أمن الطاقة التعاوني أين تبقى الدول هي الفاعل الأساسي في صنع السياسة الطاقوية بعيدا عن المؤسسات والشركات الطاقوية، فدول الإتحاد تنجذب نحو العلاقات الطاقوية الثنائية لضمان مصالحها وأمنها الطاقوي مجسدة مفهوم المصلحة الوطنية ومبتعدة عن جوهر التكامل والإعتماد المتبادل، وتعتمد في ذلك على دبلوماسية الطاقة ذات الثنائية في علاقاتها، وأكبر مثال على ذلك العلاقات الروسية الألمانية والعلاقات الإسبانية الفرنسية مع الجزائر وكذا التعاون الإسباني المصري. (زياني، 2012، الصفحات 49-54)

### ثانيا: معاهدة الميثاق الأوروبي للطاقة والكتاب الأخضر

#### أ) الميثاق الأوروبي للطاقة:

في إطار المفاوضات الأوروبية مع الشركاء الأجانب احتلت الطاقة حيزا مهما، حيث في سنة 1994 تم التوقيع على معاهدة ميثاق الإتحاد الأوروبي للطاقة في لشبونة والذي دخل حيز التنفيذ في 1998، إنضمت إليه 56 دولة بصفة رسمية في حين اكتفت 17 دولة من بينها الجزائر بصفة المراقب، وتهدف هذه الإتفاقية إلى تنظيم العلاقات الطاقوية

الأوروبية وتفعيل التعاون في مجال الإستثمارات وفتح الأسواق وتحرير سوق الطاقة.

ب) الكتاب الأخضر والأمن الطاقوي الأوروبي:

أدت الازمة الأوكرانية الروسية التي تسببت في إنقطاع إمدادات الغاز الروسي عن الدول الأوروبية إلى كشف هشاشة البنية التحتية لتوزيع الغاز الطبيعي داخل الإتحاد الأوروبي، مما أدى إلى اصدار الكتاب الأخضر أو الورقة الخضراء المتضمن الإستراتيجية الأوروبية الجديدة لضمان الأمن الطاقوي، تحت عنوان الإستراتيجية الأوروبية للإستدامة والتنافسية وأمن الطاقة (حسين، 2016) ومن أهم ما جاء فيه:

- الإستدامة والنمو الإقتصادي.
- التنوع في مصادر وموارد الطاقة.
- ترشيد إستهلاك الطاقة.
- تخفيض الكثافة الطاقوية.
- تنسيق السياسات الطاقوية بين الحاجيات الفردية والجماعية للدول الأوروبية. (عمر، 2008، صفحة 15)

إلا أن تنافر خصائص سوق الطاقة الأوروبي من جهة والتباين والتفاوت في مستويات التنمية والتطور من جهة أخرى، عقد من مسألة إنشاء سوق موحدة، وعلى هذا الأساس قامت دول الإتحاد بإضافة فصل جديد على إتفاقية لشبونة يتعلق بالطاقة تم التوقيع عليه في ديسمبر 2007، حيث ركز على خلق تضامن طاقوي بين دول الإتحاد يساهم في دعم الأمن الطاقوي الأوروبي، إلا أن غياب الإرادة السياسية وطغيان المصالح القطرية على المصالح الجماعية مازال يقف عقبة أمام تحقيق هذا النوع من التضامن المنشود. (النعمي، 2018، الصفحات 17-21)

### ثالثا: السياسة الطاقوية المشتركة:

تبنى الإتحاد الأوروبي عام 2009 إستراتيجية طاقوية ذات محاور ثلاثة وهي:

- أمن التموين: عن طريق ضمان أكبر كمية من الواردات الطاقوية إضافة إلى رفع الإنتاج.
- التنافسية: الحرص على المنافسة داخل السوق الأوروبية دون الإضرار بالبيئة.
- الديمومة: توفير مصادر للطاقة وبأسعار مقبولة ومعقولة.

وركزت إتفاقية لشبونة في المادة 194 على تبني سياسة طاقوية  
أوروبية موحدة، والتي رسم معالمها على النحو التالي:

- إقامة شراكة إستراتيجية مع الدول المنتجة.
- دعم قطاع المحروقات عن طريق الإستثمار في الدول المنتجة.
- تنويع الموردين.
- الدفاع عن المصالح الطاقوية الأوروبية في المنظمات الطاقوية  
على رأسها تجمع 5\*5 للدول المنتجة والمستهلكة وعلى  
مستوى منظمة الطاقة العالمية. (داوود، 2016)

كما أن هذا القانون الأوروبي والذي يندرج ضمن حزمة الطاقة  
الثالثة يعتبر مخالفا للأطر القانونية السابقة له، خاصة المادة 34 من إتفاقية  
الشراكة الأوروبية الروسية لسنة 1994 والمتعلقة بعدم تخريب ظروف  
عمل الشركات من قبل الطرفين، كما أنها في نفس الوقت تتعارض مع  
العديد من الإتفاقيات الثنائية بين روسيا وبعض دول الإتحاد الأوروبي.  
(بونويرة، 2017، صفحة 512)

رابعا: ركائز سياسة الطاقة الأوروبية الجديدة:

بعد أزمات الربيع العربي التي عصفت ببلدان المنطقة العربية المصدرة للنفط بشمال افريقيا والشرق الأوسط، وجد الإتحاد الأوروبي نفسه أمام تحدي جديد قد يتسبب بقطع الإمدادات عنه، مما دفع به إلى إعداد إستراتيجية جديدة تهدف إلى خلق إتحاد أوروبي للطاقة لمواجهة التهديدات والتبعية الطاقوية وزيادة القدرة التنافسية داخل دول الإتحاد، ووصف نائب رئيس المفوضية الأوروبية لشؤون الطاقة هذه الخطوة بالمشروع الطموح الذي سيمكن الإتحاد الأوروبي من مواجهة تقلبات أسواق الطاقة عن طريق دمج الأسواق الأوروبية وخلق آلية للتنبؤ بالإحتياجات الأوروبية المستقبلية. (حسين، 2016، صفحة 60)

نظرا لهذه التحديات الجديدة التي أصبح يواجهها الأمن الطاقوي الأوروبي في مقدمتها تباطؤ إنشاء السوق الطاقوي الأوروبي الموحد وآليات حمايته من المخاطر السياسية والأزمات الاقتصادية دون اغفال الهجمات الإرهابية، أعدت الدول الأوروبية في 2015 مسودة إستراتيجية طاقة جديدة تهدف إلى إقامة إتحاد أوروبي للطاقة يهدف إلى التصدي للتبعية وتنويع الإمدادات وضمان إستمرارها ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الأوروبية. (الجزيرة.نت، 2015)

حيث دعا كلود يونكر رئيس المفوضية الأوروبية في 10 مارس 2015 أمام البرلمان الأوروبي إلى التكتل من أجل إنشاء إتحاد الطاقة

الأوروبي، بهدف دمج الأسواق الأوروبية للطاقة ضمن سوق طاقة موحد، من اجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية متمثلة في أمن الإمدادات والإستدامة وتعزيز التنافسية، مما سيزيد من القدرة التفاوضية لدول الإتحاد فيما يتعلق بصفقات الغاز والنفط ، وكذلك جلب التمويل لدعم البنية التحتية في مجال الطاقة والتي تمثل أعباء إقتصادية غير مربحة تجاريا (قنديل، 2015)، ومن جهة أخرى فان هذا الإتحاد سيوفر للدول الأوروبية حسب المحللين الإقتصاديين حوالي 40 مليار يورو سنويا. (قنديل، 2015)

خامسا: المخزون الإستراتيجي الأوروبي والأمن الطاقوي الأوروبي:

لتفادي الصدمات الطاقوية المباشرة والتي تؤثر بشكل مباشر على إقتصاديات الدول الأوروبية وبناء على توصيات منظمة الطاقة الدولية، عمدت الدول الأوروبية الى بناء مخزون إستراتيجي من الغاز الطبيعي، لتطبيق خطة التدفق العكسي: المتمثل في ضخ الغاز الطبيعي نحو الدول الأوروبية المتضررة من إنقطاع إمداداتها من الغاز الطبيعي من مستوعبات التخزين المتواجدة على مستوى عدة دول أوروبية من بينها فرنسا، إيطاليا، سلوفاكيا، إسبانيا، البرتغال، الجر والتي بلغ عددها 146 موقع بسعة تخزين وصلت إلى 94 مليار متر مكعب.

ويمكن هذا المخزون الإستراتيجي الدول الأوروبية من إتخاذ تدابير إستثنائية في فترات تصل إلى 45 يوم في حالة انقطاع إمداداتها، إلا أن هذه الفترة ليست نفسها بالنسبة لكل الدول الأوروبية خاصة تلك التي لا تمتلك مخزون إستراتيجي، وتسعى الدول الأوروبية إلى تكريس مبدأ التضامن الأوروبي في مجال أمن الطاقة، بتفعيل آلية التدفق العكسي من محطات الغاز الطبيعي المسال والتي تم رفع قدراتها بعد الأزمة الأوكرانية الثانية 2009. (بونوير، 2017، صفحة 512)

### المحور الثالث: المصالح الوطنية تهدد المكاسب الجماعية.

تتميز السياسات الطاقوية القطرية للدول الأوروبية بنوع من التنافس فيما بينها، فبعيدا عن التكتل الأوروبي تسعى كل دولة لتحقيق أمنها الطاقوي على حساب دولة أخرى، مستغلة علاقات التوتر بين بعض دول الشمال مع نظيرتها من الجنوب في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى تستغل علاقاتها الجيدة مع بلدان الجنوب لتعزيز أمنها الطاقوي، ويدعم هذا الطرح إستراتيجية شبكة الأنترنت التي تهدف إلى تأمين مصادر الطاقة إعتقادا على القوة الناعمة وبعيدا عن القوة العسكرية والإنفاق العسكري حسبما صرح به وزير الطاقة الأسبق صادق بوسنة.

ويرجع هذا التمايز إلى إختلاف درجة التبعية الطاقوية بين بلدان المنطقة، فهناك بلدان ذات تبعية مطلقة وأخرى شبه مطلقة للغاز

الطبيعي، ولموردين معينين على رأسهم روسيا، فألمانيا تستورد 44.9%، بولونيا 50.2%، المجر 63% وفنلندا وسلوفاكيا 100%، ما يخلق نوعا من لا توازن طاقوي بين الدول الأعضاء. (خليف، 2014، صفحة 93)

وستتعرض سياسات أكبر اقتصاديات الإتحاد للوقوف على توجهاتها في مجال الطاقة، وعلى رأسها فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إسبانيا وإيطاليا:

أولا: فرنسا:

تستورد فرنسا حوالي 1.129 مليون برميل من النفط يوميا و1.454 متر مكعب من الغاز الطبيعي أي ما يعادل 41.11% من إحتياجاتها، في حين أنها تفتقر كلية لهذه المصادر، (Actualitix, 2020) إلا أنها تعوضها بالطاقات المتجددة والتي إحتلت فيها المرتبة 4 عالميا في ترتيب Performance Global Energy Architecture لسنة 2014، (فرنسا الثالثة عالميا في ترتيب الطاقات المتجددة، 2014) حيث تغطي 31% من إستهلاك الكهرباء في فرنسا، في حين أن الطاقة النووية توفر 75% من هذه الحاجيات إعتمادا على حوالي 58 مفاعلا نوويا (euronews)

في 2006 قامت شركة غاز فرنسا بتوقيع إتفاق مع روسيا يقتضي دخول الشركة الروسية غاز بروم السوق الفرنسية مقابل الحصول على تموين بالغاز الطبيعي إلى غاية 2030. (خليف، 2014، صفحة 95)

كما تعتبر فرنسا أكثر الدول تغلغلا في القارة الافريقية وأكبر منافس للنفوذ والهيمنة التي تحاول بسطها الولايات المتحدة الامريكية على نفط القارة، فبعيدا عن الجزائر نجد فرنسا من أكبر المستغلين لنفط الغابون والكونغو والكاميرون، كما أن هذه الأخيرة لم تستغني عن برنامجها النووي بالرغم من المخاوف التي أثارها الحوادث المتفرقة في أنحاء أوروبا.

ومن أهم موردي الطاقة إلى فرنسا نجد أربعة موردين أساسيين في مجال الغاز، تأتي النرويج في مقدمتهم بنسبة 42% تليها روسيا ب: 11.4% ثم هولندا 10.7% وتأتي الجزائر في المرتبة الرابعة بنسبة 9.4%، أما بالنسبة للنفط فإن فرنسا تتجه نحو الشرق الأوسط حيث تمثل السعودية الممول الأساسي بنسبة 18.6% تليها كازخستان بنسبة 13.8% ثم نيجيريا ب: 11.7% وروسيا تحل المرتبة الرابعة بنسبة 7.9%. (guggemos & evelyne misak, 2016)

وتوضح لنا هذه الاحصائيات أن فرنسا تفضل المصدر الأوروبي للتموين بالغاز، حيث تأتي النرويج في مقدمة المومنين وبفارق معتبر عن

روسيا الوجهة غير المفضلة بالنسبة لفرنسا، ونفس الشيء بالنسبة للنفط حيث تعتبر السعودية الممون الرئيسي وتأتي روسيا في المرتبة الرابعة.

### ثانياً: ألمانيا:

أما ألمانيا والتي عانت من وطأة العقوبات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية والتي لم تمنعها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت 5%، هذا النمو المرتفع صاحبه ارتفاع في إستهلاك الطاقة الذي تم مجابهته بإحتياطات الفحم، إلا أنها لم تعد كافية ليتم التوجه إلى النفط ثم إلى المصادر البديلة والتي تعتبر ألمانيا من أكبر الدول الأوروبية المستثمرة في هذا المجال وخاصة الطاقة الشمسية. (خليف، 2014، صفحة 94)

فألمانيا تستورد 61.68% من إحتياجاتها من الطاقة، منها 3.067 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي و1.8320 مليون برميل من النفط يوميا، في حين لا تتجاوز إحتياطاتها من الغاز 4 ترليون متر مكعب وتنعدم إحتياطاتها من النفط. (Actualitix, 2020)

وبالرغم من تدهور العلاقات الروسية الأوروبية في العديد من المحطات إلا أن ألمانيا تعتبر من أكبر شركاء الطاقة لروسيا، وترتبطهم علاقات إستراتيجية جد قوية على خلاف دول أوروبا الشرقية (حسين، 2016، صفحة 62)، حيث تسعى لخلق علاقات إستراتيجية معها في مختلف المجالات وخاصة في مجال الطاقة، والتي تعارضت في كثير من

الأحيان مع المصالح الأوروبية، وتجدر الإشارة إلى تضاعف التبادلات التجارية بين الطرفين من 15 مليار في 1998 إلى 68 مليار سنة 2008. (حسين، 2016، صفحة 63)

في 2005 تم توقيع مذكرة تفاهم بين ألمانيا وروسيا فيما يخص إستكشاف مشترك لحقول الغاز بروسيا بحصة تبلغ 50% مقابل السماح للشركة الروسية غاز بروم من الدخول المباشر إلى سوق الطاقة الألماني.

كما قامت الشركة الألمانية أي أون في 2009 بعقد إتفاقية تنص على تبادل الأصول في مجال إستخراج الغاز والمتاجرة به، حيث حصلت شركة غاز بروم على 49% من أسهم أي أون مقابل حصول هذه الأخيرة على 25% من حصة غاز بروم في إحدى شركاتها العاملة في روسيا. (الشيخ، 2009، صفحة 15)

وفي 2011 قامت المستشارية الألمانية انجيلا ميركل مع الرئيس الروسي ديميتري ميدفديف ورئيس وزراء فنلندا بتدشين خط الأنابيب Nord Stream الذي يزود ألمانيا بالغاز الروسي مباشرة وبطاقة تصل إلى 55 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، (حسين، 2016، صفحة 63) وتجدر الإشارة إلى ان ألمانيا تستفيد من الغاز الروسي بأسعار منخفضة في حالة إرتفاعها في الأسواق العالمية ما يظهر عمق العلاقات بينهما. (نون.بوست، 2014)

ومن أهم المشاريع مشروع السيل الشمالي<sup>2</sup> الرابط بين روسيا وألمانيا، والذي بررته ألمانيا من الجانب الاقتصادي بانخفاض تكلفة الإنجاز وكذا أسعار الغاز الروسي الأكثر تنافسية من نظيرتها الأمريكية، إلا أن هذا المشروع تمت عرقلته من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من بلوغه 90% من إنجازاه عن طريق فرض عقوبات على عدة شركات مساهمة في إنجازها، الأمر الذي إستنكرته روسيا ووصفته على لسان المتحدث بإسم الرئاسة ديميتري بيسكوف ب: «الخرق للقانون الدولي والمنافسة غير النزيهة والهيمنة على الفضاء الأوروبي والضغط عليه لشراء غاز طبيعي أكثر غلاء»، أما من الجانب الألماني فقد أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل معارضة بلادها للعقوبات قائلة «إننا نعتبر مثل هذه الممارسة لفرض عقوبات عابرة للحدود غير مقبولة»، وصرح وزير خارجيتها «إن سياسة الطاقة الأوروبية يتم تحديدها في أوروبا، وليس في الولايات المتحدة، ونرفض من حيث المبدأ الهجمات الخارجية والعقوبات من خارج الحدود». (بوظو، 2020)

ويمكن ملاحظة أن ألمانيا تعتمد على الفحم على حساب الطاقة النووية حيث تولد أكثر من 44 جيغاوات مقابل 9.05 جيغاوات للطاقة النووية، وتتجه إلى التخلص من هذه المصادر بحلول 2020-2030، (Crampon, 2019) والإعتماد على الغاز الطبيعي، وعلى عكس فرنسا فإن روسيا تمثل الخيار الأفضل لألمانيا دون بقية الموردين الأوروبيين.

### ثالثا: بريطانيا:

تحولت بريطانيا من دولة مصدرة للنفط والغاز إلى دولة مستوردة لهما بين سنتي 2004 و2005، (EIA, 2018) قدرت الإحتياجات البريطانية ما بين 2014 و2015 بحوالي 9 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و3 مليار برميل من النفط ، وتستورد بريطانيا حوالي 42.55% من إحتياجاته من الطاقة، حيث تستهلك سنويا 2.481 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ولا تنتج سوى 1.399 مليار متر مكعب، مما يضطرها إلى إستيراد حوالي 1.513 مليار متر مكعب سنويا (2014) من الغاز، في حين أنها تستورد ما يقارب 1.221 مليون برميل نفط يوميا وتنتج 87 ألف برميل يوميا. (Actualitix, 2020)

تستورد بريطانيا النفط من أربعة بلدان، تأتي في مقدمتها النرويج بنسبة 64% تليها نيجيريا بنسبة 7% ثم كل من روسيا والجزائر بنسبة 6 و5%، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فنجد النرويج على رأس الممولين بنسبة 35% تليها قطر 11% وإيرلندا بنسبة 5%. (EIA, 2018).

قامت الشركة الروسية غاز بروم بشراء شركة سنترىكا البريطانية التي توزع الغاز على 12 مليون مستهلك ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا، (الشيخ، 2009، صفحة 4)

أما بريطانيا فسياستها الطاقوية شبيهة بالسياسات الامريكية بل وتعتبر شريكة لها، حيث ساهمت في غزو أفغانستان في 2001، والعراق في 2003 وكذا الدخول في استثمارات كبيرة في نيجيريا وكذا في بحر قزوين، وتعتبر الشركة البريطانية للنفط الراعي الرسمي للمصالح البترولية البريطانية والتي تلقى دعما كبيرا من الحكومة البريطانية، (الشيخ، 2009، الصفحات 33-36) كما نلاحظ استقلاليتها عن المورد الرئيسي للطاقة إلى أوروبا وهي روسيا.

#### رابعا: إسبانيا:

تستورد إسبانيا أكثر من 70% من احتياجاتها من الطاقة، موزعة على 1.285 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي 1.224 مليون برميل من النفط يوميا، في حين إحتياطاتها من النفط والغاز تكاد تنعدم. (Actualitix, 2020)

وتعتبر كل من روسيا، نيجيريا، ليبيا، العربية السعودية والمكسيك أهم خمسة دول موردة للبترول لإسبانيا، أما الغاز الطبيعي فنجد كل من الجزائر ونيجيريا والنرويج كأهم ثلاثة موردين للغاز لها، (Valérie Mérimindol, 2008, p. 117)

ويمكن إعتبار أن العامل الجغرافي دفع إسبانيا إلى التوجه نحو شمال افريقيا كأقرب ممون والأكثر امانا واستقرار لتلبية احتياجاتها من

الطاقة على حساب بقية المومنين التقليديين كروسيا والنرويج، حيث قامت إسبانيا بتوقيع عقد جديد مع شركة سوناطراك الجزائرية في 2019 يتضمن تزويدها ب: 8 مليارات متر مكعب من الغاز ولمدة 10 سنوات.

### خامسا: إيطاليا:

أما إيطاليا فتستورد حوالي 77.50% من إحتياجاتها، موزعة على 1.969 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي 1.346 مليون برميل يوميا، في حين لا تتعدى إحتياجاتها مليار برميل من النفط و2 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي (Actualitix, 2020) تأتي في مقدمة الموردين لها روسيا بجوالي 44% تليها الجزائر بنسبة 29% ثم ليبيا بجوالي 7%. (margherie, 2018, p. 52)

نفس الشيء بالنسبة لإيطاليا والتي أبرمت إتفاقيات جديدة مع الجزائر من أجل تزويدها بجوالي 14 مليار متر مكعب من الغاز سنويا موزعة على ثلاثة شركات، والمتمثلة في شركة ايني وشركة اينال وشركة اديسون وبكميات وفترات مختلفة. (عرب، 48، 2020)

ويتضح لنا من خلال عينات الدراسة الإختلاف الكبير في السياسات الطاقوية بين دول الإتحاد والتي لا يزال يطغى عليها البعد القومي والمصالح الوطنية، حيث يغيب التجانس والتعاون على البعد الطاقوي على عكس بقية الأبعاد الإقتصادية والثقافية التي بني عليها

الإتحاد الأوروبي، كما تجدر الإشارة إلى أنه حتى الإلتزام بين الدول الأعضاء في مجال السياسات الطاقوية المشتركة بات يشوبه نوع من الغموض، حيث أشارت المفوضية الأوروبية إلى تحلف سبعة دول عن إرسال مسودة مشروعها إلى مفوضية المناخ والطاقا في الإتحاد الأوروبي على رأسها إسبانيا، اليونان والمجر، (euronews، 2019) بالرغم من الاتفاق الذي يقضي بتقديم الدول الأعضاء ال 28 لخطط عملها والمقدرة ب 10 سنوات في مجال الطاقا والمناخ.

وحتى فيما يخص البلدان التي قدمت مشاريعها للمفوضية، فقد أشارت هذه الأخيرة بعد تقييمها لهذه المسودات المقدمة أنها لن تحقق أهدافها في 2030، خاصة فيما يتعلق بشق الطاقات المتجددة والتي وضعت الوصول إلى 32% من مجمل الطاقا المنتجة. (الاناضول، 2019)

### الخاتمة:

يمكن أن نستنتج في الأخير أن التكامل الطاقوي بين دول الإتحاد الأوروبي ودمج قدراته في هذا المجال يصعب تحقيقه في المدى القريب أو المتوسط، كما أنه يعتبر هدفا صعب التحقيق لعدة اعتبارات على رأسها مبدأ وطنية الطاقا، أو كما وصفه الرئيس الهولندي **مارك روتي** إنتصار نهج الحمية القومي والوطني على حساب الإندماج الأوروبي في

قضايا الأمن الطاقوي، حيث يخضع الأمن الطاقوي لدى الدول الأوروبية إلى ثلاثة متغيرات أساسية وهي:

**المقدرات القومية:** ونقصد بها الإمكانيات الطاقوية التي تمتلكها كل دولة، سواء تعلق الأمر بالمصادر الأحفورية كالفحم والنفط والغاز أو مصادر أخرى كالطاقة النووية والطاقات المتجددة، حيث تسعى كل دولة إلى إستغلال مواردها الذاتية لتحقيق أكبر قدر من الإستقلالية في مجال الطاقة.

**الإحتياجات اليومية:** حيث يختلف الطلب على الطاقة من دولة أوروبية إلى أخرى، حسب مقدراتها القومية من جهة وكثافة إستهلاكها للطاقة من جهة أخرى، حيث نلاحظ تباينا كبيرا للتبعية الطاقوية للمصادر الخارجية بينها.

**الموقع الجغرافي:** إن الإتصال الجغرافي لدول الإتحاد الأوروبي بعدة فضاءات أهمها الفضاء الآسيوي والفضاء المتوسطي يطرح لها إمكانية تنويع مصادر تمولينها، فكل دولة تفضل مصادر التمولين الأكثر قربا والأقل تكلفة والأكثر أمنا على بقية المصادر وذلك على حساب توجهات الجماعة الأوروبية المشتركة.

**الخلفية الأيديولوجية:** ونقصد بها التوجهات الأيديولوجية للدول الأوروبية الكبرى كالمملكة المتحدة ألمانيا وفرنسا، وولاءهم للمعسكرين

السابقين الشرقي والغربي، حيث تتجه بعض الدول إلى محاربة السيطرة الروسية على أسواق الطاقة الأوروبية على رأسهم المملكة المتحدة، في حين تتجه دول أخرى على رأسهم ألمانيا إلى توطيد علاقاتها بروسيا للتخلص من الهيمنة الأمريكية على السياسات الأوروبية، في حين تذهب الدول الأخرى لتحقيق إستقلاليتها عن الطرفين باستغلال إرثها الإستعماري والتوجه نحو مستعمراتها القديمة الغنية بمصادر الطاقة والتي يسهل ممارسة نفوذها السياسي والإقتصادي عليها كفرنسا.

ومنه يمكن إستنتاج أن التكامل الطاقوي لن يكون صعب التحقيق فقط، بل يمكن أن يكون مصدرا للإختلاف والتفكك الأوروبي مستقبلا.

### المراجع:

1. 7 دول اعضاء تتخلف عن تقديم خططها بشأن الطاقة والمناخ إلى المفوضية الأوروبية، على الموقع التالي:  
<https://arabic.euronews.com/2019/01/21/7-member-states-didn-t-give-their-energy-and-climate-plans-to-the-european-commission>
2. الإتحاد الأوروبي: مشاريع الطاقة والمناخ لن تحقق اهداف 2030، على الموقع التالي:  
<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84>

3. إحتياطات الفحم والنفط والغاز في أوروبا تقارب على نهايتها، على الموقع التالي: <https://www.mubasher.info/news/2547145/> بتاريخ 13/12/2019 على الساعة 17:38.
4. أحمد قاسم حسين، العلاقات الأوروبية-الروسية في مجال الطاقة، مجلة سياسات عربية.
5. إستراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية، على الموقع التالي: <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/3/1>
6. أوروبا: الطلب على الغاز يتصاعد والحاجة تتزايد للإستيراد، على الموقع التالي: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id>
7. بن عمير جمال الدين وقبرة عمر، (29-30 افريل 2008). الأمن الطاقوي الأوروبي والعلاقات الأورو جزائرية، مداخلة في الملتقى الدولي للجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة
8. حكيم غريب، (25-26 أكتوبر 2016) البعد الطاقوي في العلاقات الجزائرية الأوروبية: الواقع والآفاق، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
9. أحمد قنديل، (24 مارس 2015) ابعاد ودلالات تأسيس اتحاد الطاقة الأوروبي، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث، على الرابط التالي: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/742>
10. رغم تزايد عدد الوفيات بين المواليد... أوروبا تسجل زيادة في عدد الوفيات، على الموقع التالي: <https://arabic.euronews.com/2019>

11. زغبي نبيل، (2011-2012) الإستراتيجية الأوروبية للتموين ل بالغاز الطبيعي وإنعكاساتها على الصادرات الغاز الجزائرية، ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
12. سامي آغا على الموقع التالي: <https://www.dw.com/ar>.
13. الصفقات الأوروبية تلتهم شركة سوناطراك للمحروقات الجزائرية، على الموقع التالي:  
<https://www.arab48.com/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D8%AE>
14. الطاقة المتجددة تغطي 31% من إستهلاك الكهرباء في فرنسا في الربع 2 على الموقع التالي: <https://arabic.euronews.com/2018/07/30/france-electricity-ab3>.
15. الطاقة بين روسيا وأوروبا: أزمات لا تنتهي، على الموقع التالي: <https://www.noonpost.com/content/4834>.
16. عبد الكريم شكاكطة، (فيفري 2015) سياسات التعاون الأوروبي الجنوب متوسطي في مجال الطاقة: واقع وإنعكاسات، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 6.
17. عبد الوهاب بن خليف، (جانفي 2014) العلاقات الأوروبية الروسية .. والعمق الإستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11.
18. الغنجة هشام داوود، الإستراتيجيات الطاقوية الجديدة لللقى الكبرى، الحوار المتمدن ، العدد 5050، 2016/01/20، على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=501543&r>  
=0 2019/12/12 على الساعة 18:46.

19. فرنسا الثالثة عالميا في ترتيب الطاقات المتجددة:  
<https://dz.ambafrance.org/>
20. لخضر بونويرة، أمن الطاقة للإتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجا، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 9.
21. لطفي زياتي، (2012) الأمن الطاقوي للأمن الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروبية جزائرية، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
22. لقمان عمر محمود التميمي، (2018). دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي، مركز الدراسات الإقليمية، مجلة دراسات إقليمية، العدد 12.
23. محمد رمضان، اعتماد أوروبا على واردات الغاز يزداد بعد تحول هولندا لصافي مستورد، جريدة البورصة النيوز على الموقع التالي:  
<https://alborsaanews.com/2019/05/16/1204743>
24. نورهان الشيخ، (أغسطس 2009) سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، قضاي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.
25. واقعية أوروبية في معاينة سياسة الطاقة، على الموقع التالي:  
<https://www.spa.gov.sa/348067>
26. يزن بوظو، السيل الشمالي 2 سياسة الطاقة الأوروبية تحدد في أوروبا، على الموقع التالي: <https://kassioun.org/world-news/item/63730-2>

#### المراجع الأجنبية:

1. Actualitix, world atlas : <https://ar.actualitix.com/country/esp/ar-statistics-energy-spain.php>

2. Actualitix, world atlas <https://ar.actualitix.com/country/ita/ar-statistics-energy-italy.php>:
3. Actualitix, world atlas : <https://ar.actualitix.com/country/fra/ar-statistics-energy-france.php>
4. Actualitix, world atlas : <https://ar.actualitix.com/country/gbr/ar-statistics-energy-united-kingdom.php> .
5. Actualitix, world atlas <https://ar.actualitix.com/country/deu/ar-statistics-energy-germany.php>:
6. EIA, contry analysis brief : united kingdom: <https://www.connaissancedesenergies.org/sites/default/files/pdf-pt-vue/uk.pdf>
7. EIA, contry analysis brief : united kingdom: <https://www.connaissancedesenergies.org/sites/default/files/pdf-pt-vue/uk.pdf>
8. Fabien guggemos ; evelyne misak, david mobil: importation, exportation, facture énergétique, panorama énergie –climat édition 2016.
9. L'Allemagne, le casse-tête des énergies, revue général nucléaire, <https://www.sfen.org/rgn/alle-magne-casse-tete-energies>.
10. La dépendance énergétique européenne : <https://www.toutteleurope.eu/actualite/la-dependance-energetique-europeenne.html>
11. Marco margherie, L'Italie sur le chemin de la transition énergétique : la nouvelle Stratégie Énergétique Nationale, La Revue de l'Énergie n° 636 – janvier-février 2018.
12. Valérie Mérindol, Christophe-Alexandre Paillard : L'Espagne, quelles stratégies pour le XXIe siècle? Unicom, 2008.

مجلة